

من رجا لم يصح فيها حديث ولا حسن من ارادها فعلها او اجابها تحت العومات الداله
 على فضل الصلوة والتسبيحات لم يستقم لانه قد صح ان النبي صلى الله عليه واله وسلم ترك
 ان تخص ليلة الجمعة بشي من هذه العومات الداله على فضيلة مطلق الصلوة
الثاني ان هذا الاحتمال الذي قلناه من جواز ادراجها تحت العومات يريد في
 الفعل لا في الحكم باستيجاب ذلك الشيء لخصوص بهيته لخاصة لان الحكم باستيجابه
 على هيبته الخاصة يحتاج ليد شرعياً عليه ولا بد بخلاف ما اذا فعل بنا على انه من
 جملة الخيرات التي لا تختص بملك الوقت ولا بملك الهيئته فهذا هو الذي قلنا باختاره
الثالث قد نعلمنا احداث ما هو شعاري في الدين **ومثاله** ما احدثت الروافض من
 عيد ثالث سموه عيد العذراء وذلك لاجتماع واقامه شعاري في وقت مخصوص لم يثبت
 شرعاً قريب من ذلك ان تكون العباد من جهة الشرع مرتبة على وجه مخصوص فيريد
 بعض الناس ان يحدث فيها اسراراً اخر لم يرد به الشرع راعياً انه يدرجه تحت عموم فهذا
 لا يستقيم لان الغالب على العبادات التعبد وما خذها التوقيف وهذه الصورة بحيث
 لا يدل دليل على كراهة ذلك المحدث او منعه فاما اذا زاد في اسراراً اخرى في المشغ وطهر من
الاول ولعل مثال ذلك ما ورد من رفع اليدين في القنوت فانه قد صح رفع اليدين
 في الدعاء مطلقاً قال بعض الفقهاء ترفع اليدين في القنوت لانه دعاء في مشغ تحت الدليل
 الذي يثبت استيجاب رفع اليدين عند الدعاء ولا غيره كبره لانه الغالب على هيئة العبادة
 التعبد والتوقيف والصلوة نصل عن زيادة عمل غير مشغوع فيها فانه المتيقن الحديث
 في رفع اليدين في القنوت كان الدليل الداله على صيانة الصلوة عن العمل الذي لم يشرع
 اخص من الدليل الداله على رفع اليدين في الدعاء **الرابع** ما ذكرناه من المنع فتارة يكون
 منع تقويم وشارة يكون منع كراهة **ولعل** ذلك يختلف بحسب ما يفهم من نفس الشرع
 من التشديد في الابتداع في بالنسبة الى ذلك الجنس او التخييف الا ترى ان اذا
 نظرنا الى البدع المتعلقة بامور الدين لم تساوي البدع المتعلقة بامور الاحكام
 الفرعية ولعلنا اعني البدع المتعلقة بامور الدنيا لا نكره اصلاً بل كثير منها يحرم فيه
 بعدم الكراهة واذا نظرنا الى البدع المتعلقة بالاحكام الفرعية لم تكن مساوية
 للبدع المتعلقة بامور العقائد **فهذا** ما امكن ذكره في هذي الوضع مع كونه من الاشكال

التوبة

التوبة لعدم الضيق فيه بقوا من تقدم ذكرها السابقين وقد تبين للناس في هذي الباب تبايناً
 شديد حتى بلغني ان بعض المالكية من في ليلة من احد ليالي الراجب اعني التي في
 رجب او التي في شعبان يقوم يصلونها وقيام عاكفين على محرم بحسب حال العاكفين على المحرم
 على حال الصلوات لتلك الصلوة وعلل ذلك بان العاكفين على المحرم عاكفون بفعل العصبه
 في رجب ثم الاستغفار والتوبه والمصلون لتلك الصلوة مع استغفارها عند معتقدون انهم
 في طاعة فلا يتوبون ولا يستغفرون والتباين في هذي يرجع الى الحرف الذي ذكرناه وهو
 ادراج الشيء لخصوص تحت العومات او طلب دليل خاص على ذلك القدر الخاص في
 المالكية الى هذي **الثاني** وورد عن السلف الصالح ما يؤيده من مواضع الى ترات
 عموماً في صلوة النبي انها بدعه لانه لم يثبت عنده فيها دليل فيها ولم يرد ادراجها تحت عومات
 الصلوة لتخصيصها بالوقت لخصوص ذلك قال في القنوت الذي يفعله الناس في عصر
 انه بدعه ولم يرد ادراجها تحت عومات الدعاء كذلك اوردوا الترمذي من قول عبد الله بن
 المغفل لابنه في الجسر بالبسلة اياك والحديث ولم يرد ادراجها تحت دليل عام ذلك اما جاز
 ابن مسعود في ما خرج الطبراني بسنده عن قيس بن ابي حنيم قال ذكر لابن مسعود قاض
 يجلس بالليل ويقول للناس تلو اكي وتقولوا ان افعالنا اثار التوبه فاجبروني قال فاجبروني
 في عبد الله متفقاً قال من عزمني بقده عزمني ومن لم يعزمني فانا عبد الله بن مسعود تعلمون
 اياكم اهدى من محمد صلى الله عليه واله وسلم واحب اليه اياكم لتعلمون بذنب ضلاله
 وفي رواية لقد جازيكم ببدعه عظيمة او لقد فضلتكم اصحاب محمد بما فهمت من مسعود اكرهنا
 الفعل مع اسكان ادراجها تحت عموم فضله الذي كره على ان ساكنها في القنوت والمجر
 بالبسلة من باب الزيادة في العبادات **الخامس** المصنف ذكر حديث بن عمر في باب
 صلوة الجماعة وليس تظهر له مناسبة فان كان اراد ان قول بن عمر صلوة مع رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم معناه انه اجتمع معه في الصلوة فليست الدلالة على ذلك قوية فان
 المعية مطلقاً عن المعية في الصلوة وان كان محتملاً وما يقتضي انه لم يرد ذلك انه اوقع
 عقبه حديث عايشة قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على شئ من العوائق
 استقامت تعاهدت منه على كعتي الفجر وهذا الاطلاق له بصلوة الفجر الحديث **السادس**
 وهو حديث عايشة المتقدم ذكره ومنه لم يكن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على شئ من العوائق